مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل دراسة تحليلية نموذج سورية خلال الفترة (2001 - 2010)
اسم الكاتب: د. حسن حجازي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4886
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 19:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (5) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (5) 2016

مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل
دراسة تحليلية نموذج سورية خلال الفترة (2001-2010)

الدكتور حسن حجازي*

(تاريخ الإيداع 21 / 6 / 2016. قُبِل للنشر في 25 / 9 / 2016)

□ ملخّص □

لقد أثبتت الكثير من التجارب التنموية للدول أن تقدمها لم يتوقف على ما تمتلكه من موارد طبيعية ووسائل إنتاج بل اعتمد بالدرجة الأولى على نوعية الموارد البشرية التي أسهم التعليم في إعدادها وتكوينها وتأهيلها، وقوة عمل مدربة ومؤهلة مهنياً وقادرة على استيعاب التطور العلمي والتكنولوجي لوسائل الإنتاج.

وإدراكاً من الحكومة السورية لهذه الحقيقة فقد اهتمت بالتعليم في مراحله كافة وازداد عدد الطلاب والخريجين فيه بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة والفترات السابقة وأدت هذه الزيادة إلى تغيير البنية التعليمية لقوة العمل، إلا أن هذا التغيير لم يكن بالمستوى المطلوب لتحقيق التنمية ودفعها قدماً لأسباب عدة منها: النمو السكاني المرتفع الذي دفع بأعداد كبيرة من الطلاب إلى المدارس على حساب النوعية، وعدم التنسيق بين المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل، مما دفع بأعداد من الخريجين إلى سوق العمل باختصاصات لم تلق رواجاً فيه، لذا يتوجب على الحكومة إعادة النظر في السياسة التعليمية في المرحلتين الثانوية والجامعية، وربطهما باحتياجات سوق العمل وفق خطة استراتيجية، تقوم على إيجاد نظام تعليمي فني ومهني قادر على تخريج كوادر بشرية متخصصة في حقول المعرفة المختلفة، تلبي احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية، بما يتلاءم مع تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وتحسين نوعية التعليم العالي لمواكبة متطلبات المجتمع واحتياجات سوق العمل المتجددة باستمرار.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، مخرجات التعليم، التعليم الفني، التعليم المهني، الإنتاجية، البطالة.

*أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (5) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (5) 2016

The harmonization of Education outputs and Labor market needs Syria analytical model study During the period (2001-2010)

Dr. Hasan Hijazi*

(Received 21 / 6 / 2016. Accepted 25 / 9 / 2016)

□ ABSTRACT □

Many of the development experiences of countries have shown that progress did not stop the best use of natural resources and means of production but relied primarily on the quality of human resources that contributed to education in their preparation, composition and rehabilitated, and lab0r force trained and qualified professionally and able to accommodate scientific and technological development of the means of production.

Aware of the Syrian government of this fact has focused on education in the stages of all the number of students and graduates which increased significantly during the study and prior periods period This increase led to change the educational structure of the labor force, but this change was not at the required level to achieve development and pushed forward for several reasons, including: high population growth which prompted large numbers of students to schools on the expense of quality, and lack of coordination between educational institutions and the needs of the labor market, pushing the numbers of graduates to work the functions of the market have not been popular in it, so the government should reconsider the educational policy in the secondary stages and university, and linked to the needs of the labor market in accordance with the strategic plan, based on a technical and vocational education system that is capable of graduation human cadres specialized in various fields of knowledge, to meet current and future needs of society, in line with the economic and social sustainable development, and improving the quality of higher education to keep up with the requirements of society and the evolving needs of the labor market constantly.

Key words: labor market, education outputs, technical education, vocational education, productivity, unemployment.

***Associate Professor - Department of Economy- Faculty of Economy -Damascus University- Syria.**

مقدمــة:

أضحت المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل ضرورة ملحة تفرضها التحولات والتطورات التي يمر بها عالمنا اليوم ، وغاية لتحقيق التنمية الشاملة التي تنعكس بشكل أو بآخر في تحسين حياة المواطن في مناحي الحياة كافة. لا سيما أن عملية التنمية باتت تعتمد على مدى الخبرة المكتسبة وصناعة المعرفة والمهارات التقنية التي يمتلكها رأس المال البشري من جهة، وعلى مدى الحكمة والعقلانية في توظيف الموارد المالية والبشرية من جهة أخرى. وبالتالي أصبحت مشكلة البطالة وتوظيف القوى العاملة المؤهلة واحدة من أهم القضايا التي تشغل اهتمام القائمين على توظيف الكفاءات الجامعية، وذلك بعد التوسع في التعليم العام الذي أدى إلى زيادة مخرجات التعليم الثانوي وزيادة الضغط على مؤسسات التعليم العالي، وهذا بدوره أدى إلى التوسع الكمي بإنشاء عدد أكبر من الجامعات في القطاعين العام والخاص، فنجم عن ذلك زيادة مطردة في مخرجات التعليم العالي، الأمر الذي أفرز زيادة هائلة من الضغط على التوظيف خاصة في القطاع الحكومي.

من هنا تفشت ظاهرة البطالة، .وازدادت معدلات العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات مما شكل عبئاً على الجهات المعنية لتوفير فرص وظيفية مناسبة لهذا الكم الهائل من الخريجين.

كما أن التحولات التي حدثت في العالم جعلت من المواءمة ضرورة ملحة من أجل الحصول على منتج تعليمي يتكيف مع تلك التحولات ويلبي احتياجات عملية التنمية بجوانبها المختلفة. لاسيما أن عملية التعليم باتت تتطلب نفقات باهظة ترهق موازنات بعض الدول ولا بد من أن تؤدي إلى نتائج تتناسب مع تلك النفقات.

مشكلة البحث:

تعد عملية التوافق أو المواءمة بين مخرجات المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل مشكلة عالمية تتعرض لها معظم الدول النامية منها والمتقدمة وتكاد أن تكون ظاهرة عالمية على الرغم من اختلاف حدتها بين دولة وأخرى وفقاً لتطورها الاقتصادي وتلاؤم سياستها التعليمية معه، وبالتالي تزايد معدلات البطالة أو انخفاضها. لا سيما أن الكثير من الدراسات المتاحة والتجارب التنموية لكثير من دول العالم تشير إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية لم يعد يتوقف على ما تمتلكه هذه البلدان من موارد طبيعية وعناصر إنتاجية فقط، بل يتوقف في المقام الأول على نوعية الموارد البشرية التي يسهم التعليم والبحث العلمي في إعدادها وتدريبها وتحسين أدائها، وكذلك المستوى العملي والمهارة لقوة العمل التي تمتلكها، والتي تمكنها من استيعاب ومواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة لفنون الإنتاج الحديثة. وتتلخص مشكلة البحث في عدم ملاءمة مخرجات التعليم في سورية لمتطلبات سوق العمل بسبب عدم التنسيق بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإنتاجية، إضافة إلى التحاق أعداد كبيرة من الطلاب في التعليم بمراحله المختلفة نتيجة النمو السكاني مما أثر على نوعيته.

أهمية البحث وأهدافه:

من المتطلبات الأساسية لأي خطة استراتيجية للتنمية وضع رؤيا للتعليم العالي والفني تقوم على إيجاد نظام تعليمي ومهني ذو جودة عالية قادر على إنتاج قوة بشرية ذات كفاءة عالية تستطيع أن تلبي احتياجات مجتمعاتها الحالية والمستقبلية بما يتوافق مع تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، فالتعليم المخطط والموجَّه هو الطريق السليم لإنتاج العقول المفكرة وإنتاج الإنسان المبدع المثقف الذي يسهم في بناء مجتمعه اقتصادياً واجتماعياً إسهاماً فعالاً. وما تعاني منه معظم الدول النامية ومنها سوريا من عدم مواءمة بين مخرجات المؤسسات التعليمية واحتياجات

سوق العمل يشكل خسارة كبيرة لتلك الدول في الإنفاق على تعليم لا يسهم في تلبية احتياجاتها من الخبرات العلمية التي تسهم في تقدمها.

فرضيات البحث:

– ساهمت التدفقات الطلابية الكبيرة والمتزايدة –إلى المؤسسات التعليمية– في تخفيض نوعية المتعلمين وازدياد عدد الخريجين غير المؤهلين وفقاً لاحتياجات سوق العمل.

–انعدام التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل يعود إلى نقص المعلومات المتعلقة باحتياجات ذلك السوق.

– أدى انعدام التنسيق بين المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل إلى وجود أعداد كبيرة من الخريجين في اختصاصات تفوق حاجة المجتمع.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

– إظهار أسباب الخلل في العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في سورية.

–تقديم رؤيا تحقق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

–تقديم مقترح للحد من بطالة المتعلمين وسوء استخدامهم.

–الإشارة إلى مواضع الخلل في السياسة التعليمية في سورية.

منهجية البحث:

استُخدم في البحث المنهجين الوصفي والتحليلي، استُخدم الأول لوصف التركيب التعليمي لقوة العمل وأثر مخرجات المؤسسات التعليمية في تغير هذا التركيب ومدى العلاقة بين تلك المؤسسات واحتياجات سوق العمل ومدى ملاءمة مخرجات تلك المؤسسات لاحتياجات السوق، واستُخدم الثاني في الوصول إلى بعض الاستنتاجات الهامة وتقديم المقترحات المناسبة لإعادة العمل.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات والندوات التي تناولت مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل نذكر منها:

1–دراسة ياسر فتحي الهنداوي بعنوان "استراتيجية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل بمصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة "2014

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في مصر، وفي إطار هذا الهدف العام سعت إلى تعرف الاتجاهات العالمية المعاصرة لربط مخرجات التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل.

2– دراسة عبد الله حماده بعنوان: مستقبل الوضع السكاني في سورية وانعكاسه على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير تناول فيها الباحث علاقة الارتباط بين المستوى التعليمي والعمل واثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3–دراسة هدى شيخ الشباب بعنوان" بعض جوانب تخطيط التعليم الفني والمهني والتقني في الجمهورية العربية السورية على الخطة الخمسية السادسة" رسالة أعدت لنيل درجة الدبلوم في التخطيط.

4- دراسة لوزارة التربية السورية بعنوان "تعزيز إقبال الطلبة على التعليم المهني" دراسة ميدانية قامت بها مديرية المناهج والبحوث تناولت فيها أسباب عدم إقبال الطلاب على التعليم المهني وسبل معالجتها.

5-ندوة علمية أقامها معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عام 2010 حول متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم حيث تناولت تلك الندوة واقع التعليم ومخرجاته بفروعه كافة في سوريا وشارك في هذه الندوة ممثلين عن وزارات التربية والتعليم العالي والصناعة والزارعة ومعهد التخطيط القومي في القاهرة.

6-ندوة علمية أقامها المعهد العربي للتخطيط في الكويت تناولت واقع التعليم العالي في بعض الدول العربية ومدى تلبيته لاحتياجات سوق العمل.

وقد بين الباحثون في هاتين الندوتين من خلال أبحاثهم الأفكار التي أشارت إلى الخلل القائم بين مخرجات المؤسسات التعليمة ومتطلبات سوق العمل لكنها لم تشر إلى أسباب هذا الخلل هل يعود إلى عدم التنسيق بين المؤسسات الإنتاجية والمؤسسات التعليمية أم إلى عدم مواكبة العملية الإنتاجية تطور العملية التعليمية أو، وبالتالي عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومكننة العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة وخاصة بين المتعلمين وهذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا البحث.

1- واقع التعليم في سورية :

تناولت معظم دراسات كفاءة النظم التعليمية بالنقد والتحليل الإطار العام للنظام بمراحله المختلفة ولكل مرحلة على حدة وفقاً للنظرة الشاملة للإطار العام، وذلك للوقوف على إنجازات هذا النظام وسلبياته ودرجة كفاءته ومدى الانسجام بين كل مرحلة وأخرى كونها أجزاء متداخلة تكون تركيباً تنظيمياً واحداً، تتأثر كل واحدة فيه بالأخرى وتتأثر بمجمل إنجازات هذا النظام وسلبياته. ومما يستدعي هذه النظرة المتكاملة للإطار العام كون مخرجات كل مرحلة تعليمية تشكل مدخلات للمرحلة التالية وتتوقف نوعية مخرجات كل مرحلة على نوعية المدخلات التي تسلمتها من مرحلة سابقة، وعلى اعتبار أن مخرجات هذه المرحلة ستكون مدخلات لمرحلة تالية، أو ستدفع إلى سوق العمل لتسهم في العملية الإنتاجية. لذلك تشكل دراسة النظام التعليمي عنصراً أساسياً في وضع خطط التنمية لمعرفة إنجازات وسلبيات هذا النظام، ووضع الأسس والقواعد اللازمة لتطويره بما يتناسب مع متطلبات عملية التنمية، وتوفير الاحتياجات اللازمة من العمالة التي تحقق أهداف الخطة واحتياجاتها المستقبلية. من هنا حظي التعليم في سورية باهتمام كبير وحصل فيه تطورٌ كميٌ واضح خلال الفترة من عام (2002-2010)، فقد ازداد عدد الطلاب ذكوراً وإناثاً في مراحل التعليم النظامي من (4230) ألف طالباً وطالبة في عام 2002 مكونين ما نسبته 23.8 % من مجموع السكان في ذلك العام إلى (5482) ألف طالباً وطالبة ليكونوا 26.3% من مجموع السكان في عام 2010، بنسبة زيادة مقدارها(30%) خلال هذه الفترة نتيجة المعدل المرتفع للنمو السكاني الذي تشهده سورية [1]. وتطلبت الزيادة في عدد الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة زيادة في عدد المعلمين والشعب فاقت في معدل نموها السنوي معدل زيادة عدد الطلاب مما أدى إلى انخفاض نصيب المعلم من الطلاب، إضافة إلى انخفاض كثافة الشعبة الواحدة في المراحل التعليمية كافة خلال الفترة من عام (2002- 2010).كما ارتفعت معدلات القيد المدرسي في المرحلتين الثانوية والجامعية*(40% و16.6 % على التوالي في عام 2010) بعد أن كانت (28.4%ثانوي،12.5%جامعي)[2] في عام 2001 وبخاصة الذكور الأمر الذي يتناسب مع التطور التقني الذي يحتاج نوعاً خاصاً من التدريب والمهارة

[1] المجموعة الإحصائية لعامي 2011،2003 ،المكتب المركزي للإحصاء ،دمشق. النسب من حساب الباحث.

[*] يقصد بمعدل القيد المدرسي عدد الطلاب المسجلين في مرحلة تعليمية معينة مقسوماً على عدد السكان في عمر هذه المرحلة .

2 المرجع السابق، الأرقام من حساب الباحث

الفنيين اللذين يفترض أن يكتسبهما الطالب على مقاعد الدراسة في هاتين المرحلتين، ومع ذلك تبقى منخفضة، وهذا الانخفاض في معدلات القيد في المراحل التعليمية قد يشكل عقبة أمام عملية التنمية في المستقبل القريب الذي بات العلم فيه سلاحاً أمضى لولوج عالم المعرفة والتقدم التقني وعصر المعلوماتية، اللذين أصبحا مقياساً للأمية، وليس أمية القراءة والكتابة، فأين موقع أجيالنا في هذا الوضع العالمي الجديد؟ وسيلقي هذا الأمر عبئاً إضافياً على عاتق الدولة ممثلاً في تعليم السكان الذين انقطعوا عن الدراسة في سن مبكرة دون تأهيل كاف لدخول العملية الإنتاجية ومتطلباتها العصرية، إضافة إلى تعليم الأجيال القادمة الناتجة عن النمو السكاني مما يزيد من أعباء الإعالة سواء بالنسبة للأسرة أم بالنسبة للدولة والاقتصاد الوطني عندما يصبح عدد كبير من السكان على مقاعد الدراسة، وبخاصة أن الأطفال دون سن الخامسة عشر في سورية كونوا (38%) من مجمل السكان في عام 2010 .

وقد يعود سبب الانخفاض في معدلات القيد المدرسي مقارنة مع الدول المتقدمة وبخاصة بعد مرحلة التعليم الأساسي إلى عدة أسباب منها:

1-انخفاض مستوى دخول أصحاب الكفاءات العلمية مقارنة بدخول بعض الفئات كالتجار و أصحاب المهن الحرة الذين يحصلون على دخول أكبر على الرغم من انخفاض مستواهم التعليمي أو الثقافي .

2- إحجام الطلاب عن التعليمين الفني والمهني وعدم اقتناعهم به لعدة أسباب منها:

أ-النظرة الاجتماعية لهذين التعليمين على أنهما تعليم من الدرجة الثانية الأمر الذي يحد كثيراً من إقبال الطلبة عليهما لأنهما في نظر المجتمع من فشلوا في الوصول إلى التعليم العام.

ب-النظرة القاصرة للعمل اليدوي المهني الذي يعد السمة الأساسية لعمل خريجي المدارس المهنية مما يجعل الطلاب وذويهم يبتعدون عن هذا النوع من التعليم ويفضلون التعليم العام ومن ثم الحصول على شهادات جامعية. وللطلاب عذرهم في هذا الابتعاد عن التعليم الفني والمهني فهم جزء من المجتمع إذ لابد من إقناع المجتمع به أولاً ومن ثم إقناع الطلاب وتشجيعهم بمنحهم ميزات خاصة، كتقاضيهم راتب ولو رمزي أثناء الدراسة، والسماح لنسبة كبيرة من الخريجين في متابعة التعليم في المعاهد المتوسطة وعدم الاقتصار على الأوائل منهم.

إن هذه الأسباب وغيرها قد ساهمت في انخفاض معدلات القيد في المرحلة الثانوية على الرغم من أهمية التعليم في هذه المرحلة في إعداد الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة لدخول العملية الإنتاجية الحديثة المعتمدة على التطور التقني، فعدم التحاق (60%) من السكان في التعليم الثانوي ممن هم في عمر هذه المرحلة سيضع المجتمع أمام مشكلتين في آن واحد، **الأولى:** إن تعليمهم حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي لا يؤهلهم لأي عمل منتج أو خلاق، و **الثانية** :أنهم سيكونون طلاب وظائف ذوات دخول تمكنهم من مستوى عيش لائق بغض النظر عن الإنتاجية المتدنية لهذه الوظائف. وحتى لو تم إيجاد مثل هذه الوظائف رغم نقص أو انعدام إنتاجيتها فهذا يعني عبئاً إضافياً على ميزانية الدولة .

ولو افترضنا تحول هؤلاء إلى ممارسة المهن الحرة، فهم بذلك سيدخلون هذه المهن دون أي تدريب مسبق وبالتالي ستكون إنتاجيتهم ضعيفة ومتدنية، مع أنها يمكن أن تكون أعلى لو أن دخولهم هذا تم بعد التعليم المهني في المرحلة الثانوية الذي يعدهم فنياً لممارسة المهن العملية و الضرورية لتلبية حاجات المجتمع .

إن متابعة التعليم و خاصة في المرحلة الثانوية أصبح أمراً ضرورياً لأن فرص العمل باتت تتطلب نوعية معينة من العمال المؤهلين والمدربين الذين يستطيعون التكيف مع الواقع الجديد للتطور الحديث في العملية الإنتاجية .

2-مخرجات التعليم ودورها في تغيير البنية التعليمية لقوة العمل:

2-1-مخرجات المؤسسات التعليمية:

تعد المؤسسات التعليمية المصدر الرئيس لتأهيل وتدريب الكوادر البشرية ورفد سوق العمل بالمهارات التي تلبي احتياجات عملية التنمية وبخاصة عندما يكون هناك توافق بين مناهج التعليم والتدريب في هذه المؤسسات واحتياجات سوق العمل. لذلك سعت سورية إلى الاهتمام بالتعليم فازداد عدد الخريجين في مراحل التعليم المختلفة بصورة واضحة ولكن بنسب زيادة متناقصة كلما تقدمنا في السلم التعليمي مما يدل على التسرب الكبير بين مرحلة وأخرى وقد كانت نسبة الزيادة في التعليم الأساسي (48.6%) وفي التعليم الثانوي (20.6%) وفي المعاهد المتوسطة (16.7%) أما في التعليم الجامعي فقد ارتفعت نسبة زيادة خريجي هذه المرحلة بشكل كبير (130.4%) بسبب زيادة عدد الطلاب في التعليمين الموازي والمفتوح وذلك خلال الفترة (2001–2010) (الجدول رقم 1). وقد انعكست هذه الزيادة في تغير التركيب التعليمي لقوة العمل، لكن لم يكن بالقدر نفسه الذي زاد فيه عدد الخريجين (بغض النظر عن الخريجين الذين التحقوا في مرحلة تعليمية أعلى والخريجين الذين دخلوا سوق العمل).

الجدول 1: تطور عدد الخريجين في مراحل التعليم المختلفة خلال الفترة (2001–2010)

الأعوام	2001	2003	2004	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
تعليم أساسي	171691	181356	208107	221570	218568	233124	225583	255346	2101269
تعليم ثانوي	140360	167099	168590	177314	195630	192001	185829	176666	1727884
مراكز التدريب المختلفة	15731	20487	18371	19318	15826	25164	33278	27987	212377
المعاهد المتوسطة	18999	23490	26910	26414	24407	24697	20366	22167	231856
الجامعات	16755	18617	19290	27534	24329	30770	34978	38599	251130

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية للأعوام 2009،2005، 2011

2–2–البنية التعليمية لقوة :

ازدادت قوة العمل السورية خلال فترة الدراسة من (5276–5530) ألف عامل أي بزيادة مقدارها (254) ألف عامل خلال الفترة (2001–2011) وهي تعادل مقدار الزيادة السنوية التي تدخل سوق العمل في كل عام نتيجة الزيادات السكانية السنوية وبالتالي كان يفترض أن تكون قوة العمل قد ازدادت بحوالي عشرة أمثال هذا الرقم فأين ذهبت تلك الزيادات ؟

الجدول 2: التركيب النسبي التعليمي للمشتغلين من قوة العمل السورية خلال الفترة 2001–2011

الحالة التعليمية		أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	إعدادية	ثانوية	معاهد متوسطة	جامعية فأكثر
2001	ذكور	9.7	13.2	44.4	13.8	8.1	5	5.8
	إناث	27.6	10.2	23	7.5	7.8	16.1	7.7
	مجموع	12.8	12.7	40.7	12.6	8.1	6.9	6.2
2004	ذكور	11.2	34.1	22.6	11.9	8.3	5.3	6.1
	إناث	15.1	16.1	11.2	8	11.2	24.9	12.8
	مجموع	11.7	31.4	20.9	11.3	8.7	8.1	7.4
2009	ذكور	7.4	11.7	42.9	15.5	9.4	6.3	6.8
	إناث	9.1	4.6	14	9.2	13.8	28.7	20.6

	مجموع	7.6	10.8	39.3	14.7	10	9.1	8.5
2010	ذكور	7	16.9	39.6	14.5	9.3	6	6.7
	إناث	11	8.6	12.6	9	11.7	26.8	20.3
	مجموع	7.5	15.8	36.1	13.8	9.7	8.7	8.4
2011	ذكور	4.8	17.3	33.9	17	11	7.8	8.1
	إناث	5.7	5.8	7.2	9.6	10.2	35.7	25.7
	مجموع	4.9	15.9	30.6	16.1	10.9	11.3	10.3

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ، دمشق، بيانات قوة العمل.

وللإجابة على هذا التساؤل نقول أنه هناك احتمالين يبرران ذلك: **الأول:** هجرة عدد من أفراد قوة العمل إلى خارج البلاد وهذا غير مبين لأن المكتب المركزي للإحصاء ليس لديه أية بيانات عن الهجرة الخارجية، و**الثاني:** التحاق عدد أكبر من السكان في المراحل التعليمية لمتابعة تحصيلهم العلمي لاسيما أن فرص العمل المطلوبة في سوق العمل باتت تتطلب نوعاً من المهارة العلمية والفنية، وهذا واضح من خلال زيادة مخرجات المؤسسات التعليمية (الجدول رقم 1)، التي أثرت بشكل واضح في تغيير البنية التعليمية لقوة العمل وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (2) الذي يبين زيادة في التركيب النسبي للمتعلمين في قوة العمل حيث ازدادت نسبة حملة الشهادات الجامعية من (6.2%-10.3%) بنسبة زيادة مقدارها (66%) وهي زيادة قد لا تتناسب مع التطور السريع في متطلبات سوق العمل، أما حملة شهادة المعهد المتوسط والذين يفترض أن يشكلوا التقنيين في قوة العمل فقد زادت نسبتهم في قوة العمل من (6.9%-11.3%)بنسبة زيادة مقدارها (58%) تقريباً وهي قريبة من الزيادة في نسبة حملة الشهادات الجامعية بينما يفترض أن تكون ضعف نسبة زيادة الجامعين وفقاً لهرم قوة العمل في معظم الدول المتقدمة الذي يظهر بأن كل واحد من خريجي الجامعات يقابله (1-4) من خريجي المعاهد التقنية [1]، ونلاحظ الخلل أكبر في تركيب هرم قوة العمل السورية عندما نلاحظ الزيادة في نسبة حملة الشهادة الثانوية الذين يفترض أن يشكلوا الفنيين في قوة العمل (8.1%-10.9%) بنسبة زيادة مقدارها(34.5%) في الوقت الذي يجب أن تكون فيه نسبة حملة هذه الشهادة أعلى من نسبة زيادة حملة شهادة المعاهد التقنية (1-10). أما حملة شهادة التعليم الأساسي فقد زادت نسبتهم من (12.6%-16.1%) بنسبة زيادة مقدارها (27%) وهي أقل من نسبة زيادة حملة الشهادة الثانوية وهذا يدل على أن هناك عدد من السكان يدخلون قوة العمل بعد التعليم الأساسي دون أن يتابعوا تعليمهم الثانوي، أما الأميين وحملة الشهادة الابتدائية فقد انخفضت نسبتهم في قوة العمل (66.2%-51.4%) بنسبة انخفاض مقدارها (22%) وهذا دليل على أن سوق العمل باتت تتطلب نوعاً من المهارة والخبرة الفنية التي يحصل عليها الطالب على مقاعد الدراسة. لكن هل هذه الزيادة في البنية التعليمية لقوة العمل تعادل عدد خريجي المؤسسات التعليمية خلال فترة الدراسة. هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفقرة القادمة.

2-3-مخرجات المؤسسات التعليمية وقوة العمل:

تعد المؤسسات التعليمية من أحد المراكز الهامة في تأهيل قوة العمل لا سيما إذا كانت المناهج التعليمية تواكب تطور سوق العمل ومتطلباته واحتياجاته وخاصة في عصر الثورة التكنولوجية حيث لم تعد الورش المهنية التقليدية كافية لمنح التأهيل والتدريب لقوة العمل والقدرة على التعامل مع التطور الحديث والمتسارع لوسائل الإنتاج وخدماتها، أما إذا

[1] **طارق العاني، غانم سعدالله حساوي، التعليم المهني في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1986، ص33**

لم تستطع المؤسسات التعليمية مواكبة متطلبات سوق العمل فإن ذلك سوف يشكل خسارة كبيرة للمجتمع تتمثل في الإنفاق على تعليم غير مجدي وهدرٍ زمني ومادي للقوة البشرية في تعليم لا يؤدي إلى مهنة تمكن من عيش لائق، ويكون المجتمع قد خسر مرتين: الأولى في تعليم غير مجدٍ والثانية في تعليم لا يؤهل لسوق العمل مما يحمله تكاليف إضافية هو بأمس الحاجة لها وبخاصة في البلدان النامية، وما يظهره الجدول رقم (3) في سورية من فائض في خريجي المؤسسات التعليمية الذين لم يشاركوا بين المشتغلين من قوة العمل والذين وصلت نسبتهم إلى أكثر من 70% من مجمل الخريجين خلال الفترة من عام (2001–2010) يدل على أن هذه المخرجات إما أنها غير مؤهلة لدخول سوق العمل وإما أن سوق العمل لم يكن قادراً على استيعاب تلك الأعداد وهذا يشكل خسارة كبيرة لعملية التنمية في سورية التي هي بحاجة كبيرة لقوة عمل مؤهلة علمياً وفنياً، إضافة إلى ارتفاع معدل البطالة وخاصة بين المتعلمين الذي وصل إلى (24%) في عام 2010 والذي يفوق بكثير معدل البطالة الذي أصدره المكتب المركزي للإحصاء الذي بلغ في ذلك العام (8.4%)، إلا إذا كان قد هاجر عدد من الخريجين إلى خارج البلاد. وهذا العدد الكبير من خريجي المؤسسات التعليمية الذين لم يشاركوا في العملية الإنتاجية يدفعنا للبحث في الأسباب التي تحول دون مشاركتهم والبحث في مكوناتهم فخريجي الثانوية ومراكز التدريب الذين يكونون العدد الأكبر بين الخريجين المتعطلين يعود إلى أن التعليم الثانوي العام لا يؤهل الطالب لممارسة أي مهنة وبالتالي لن يلق رواجاً في سوق العمل، وكذلك الأمر بالنسبة لخريجي التعليم الأساسي، أما خريجي المعاهد المتوسطة والذي بلغ عددهم (232) ألف خريج لم يستوعب سوق العمل سوى نصفهم تقريباً وربما يعود ذلك إلى نوعية التخصصات التي يحملونها والتي لم تلق طلباً لها في سوق العمل وكذلك الأمر بالنسبة لخريجي الجامعات الذين لم يشتغل منهم سوى 50% وبقي النصف الآخر دون عمل الأمر الذي يدفعنا للبحث عن مكونات هؤلاء الخريجين واختصاصاتهم في محاولة لتشخيص أسباب عدم مشاركتهم في العملية الإنتاجية.

الجدول 3: عدد المشتغلين من المتعلمين وعدد الخريجين من المؤسسات التعليمية بين عامي (2001–2010)، بالألف

		تعليم أساسي	ثانوية	معاهد متوسطة	جامعية	المجموع
المشتغلون	2001	596	383	326	293	
	2010	697	490	440	425	
الزيادة بين عامي2001–2010		101	107	113	131	452
عدد الخريجين بين عامي2001–2010		374	*806	232	251	1663
الفائض(المتعطلون)		273	699	119	120	1211

المصدر: الجدول من حساب الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية بعد الأخذ بيعين الاعتبار عدد الملتحقين في التعليم الثانوي والجامعي من المراحل الأدنى.

*الرقم يشمل الثانوي مضافاً إليه خريجي مراكز التدريب المختلفة.

2–4–مكونات مخرجات التعليم العالي:

يساهم التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة في تحقيق التنمية والمحافظة عليها واستمرارها، ومن ثم يعد الاستثمار في التعليم مكملا للاستثمار في رأس المال المادي. وفي سورية ينقسم التعليم الجامعي إلى قسمين: **الأول** التعليم في المعاهد المتوسطة الذي يشارك فيه ثمان عشرة وزارة و جهات عامة أخرى بحيث تؤهل بعض الوزارات الكوادر التي تحتاج إليها إضافة إلى وازرة التعليم العالي التي يفترض أن تؤهل وفقاً لاحتياجات سوق العمل، إلا أن هذا التوزيع في التأهيل يفرز الخريجين إلى مجوعتين: إحداهما تلتزم بعض الوزارات المُؤهلة بتعين خريجيها، والثانية:

تدفعهم إلى سوق العمل ليبحثوا عن فرصة عمل قد لا يجدوها لأنهم لم يُؤهلوا بشكل كافي في تلك المعاهد بسبب أعدادهم الكبيرة (89024 في عام 2009-2010)[1]، وعدم توفر وسائل التدريب الكافية، إضافة إلى عدم تتطور سوق العمل بالشكل الكافي لاستيعاب هؤلاء الخريجين الذين بلغ عددهم (232) ألف خريج خلال الفترة من عام (2001-2010) (الجدول رقم 3). وهذا ما أكده المسح الذي نفذه المكتب المركزي للإحصاء عام 2005 حيث بين أن (17.8%) من المنشآت التي تعمل في قطاع الصناعة التحويلية تستخدم تكنولوجيا يدوية و(70.3%) تستخدم تكنولوجيا ميكانيكية و(11.7%) تكنولوجيا مؤتمتة. مما يعني أن اختصاصات هؤلاء الخريجين غير مطلوبة في سوق العمل وبالتالي يحتاجوا إلى إعادة تأهيل وهذا ما قامت به الحكومة من خلال طرح برنامج تشغيل الشباب في عام 2011. **والتعليم الثاني** : التعليم في الجامعات التي كون خريجو العلوم الإنسانية فيها (79%) في عام 2001 و(73%) في عام 2010 من مجمل الخريجين، وهذه النسبة الكبيرة بلغت (120) ألف خريج خلال الفترة (2001-2010) كانوا فائضين عن حاجة سوق العمل وتحولوا إلى عاطلين عن العمل، بينما كون خريجو العلوم الطبية (9%) في عام 2001 و(13%) في عام 2010، وخريجي العلوم الهندسية (12%) في عام 2001 و (14%) في عام 2010 (الجدول رقم 4) وهم من حظيو بفرص العمل لأن الحكومة قامت بتعين المهندسين، والأطباء مارسوا مهنهم الخاصة وبقى خريجو العلوم الإنسانية دون عمل لعدة أسباب منها: عدم التنسيق بين الجهات الإنتاجية والمؤسسات التعليمية، وغياب التخطيط للقوى العاملة وفقاً لاحتياجات سوق العمل وبالتالي تخريج المؤسسات التعليمية طلاب باختصاصات غير مطلوبة في سوق العمل.

الجدول 4: التركيب التخصصي لخريجي الجامعات السورية في عامي 2001، 2010

العام	2001		2010	
	عدد	نسبة %	عدد	نسبة%
علوم طبية	4768	9	5019	13
علوم هندسية	6420	12	5596	14
علوم إنسانية	43240	79	27984	73
مجموع	54428	100	38599	100

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعامي 2003، 2011، مرجع سابق.

علوم طبية تشمل: طب بشري، طب أسنان، صيدلة علوم صحية، تمريض، طب بيطري

علوم هندسية تشمل: العلوم الهندسية كافة .

علوم إنسانية تشمل : الفروع الباقية.

3-مناقشة الفرضيات:

إن وجود (119) ألف من خريجي المعاهد المتوسطة و (120) ألف من خريجي الجامعات فائضين عن حاجة سوق العمل خلال فترة الدراسة دليل على صحة الفرضيتين الأولى والثالثة اللتين تفترضان انخفاض نوعية الخريجين نتيجة الأعداد الكبيرة في المؤسسات التعليمية وعدم وجود تنسيق بين المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل، وأن هذا السوق ليس بحاجة لهذا العدد والنوع من الخريجين مما يدفع بعضهم إما للهجرة خارج البلاد بحثاً عن فرصة عمل

[1] **المجموعة الإحصائية السورية لعام 2011، مرجع سابق.**

أو مباشرة أعمال هامشية بعيدة عن اختصاصهم، وهو ما يسمى بالبطالة المقنعة أو سوء الاستخدام. أما الفرضية الثانية التي تفترض أن مشكلة عدم التنسيق بين المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل يعود إلى نقص المعلومات حول متطلبات سوق العمل، وهذا صحيح لعدم وجود جهة عامة أو خاصة تهتم بتوفير هذه المعلومات فالمكتب المركزي للإحصاء لا يجري عادة مثل هذه الأبحاث والقطاع الخاص من الصعب أن يستجيب لتلك الأبحاث لأنه لا يريد الكشف عن حاجته لليد العاملة وعددها ونوعيتها عنده خوفاً من تصاعد الضرائب عليه لأن ذلك يدل على استخدامه تكنولوجيا متطورة وبالتالي دفع ضرائب أكبر.

النتائج و المناقشة:

تم التوصل من خلال البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1 -سوق العمل هو جزء من المنظومة الاقتصادية التي تتحقق فيها عملية التفاعل الديناميكي بين عرض العمل والطلب عليه، وصولا إلى تحديد المستوى التوازني.

2 -اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل نتيجة ما يواجه التعليم العالي في هذه الأيام من تحديات تفرضها عليه جملة تحولات ومتغيرات عالمية وسريعة .....من ترسيخ لمفهوم العولمة، والتجارة الحرة، وسرعة التواصل التقني، وتحديات أخرى تتصل بالزيادات المخيفة في معدلات البطالة.

3 -تعتبر مشكلة المواءمة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل، ظاهرة عالمية، فلم تعد تقتصر على اقتصاد بعينه أو مجموعة اقتصادية دون غيرها، رغم تفاوت حدتها وأبعادها بحسب التفاوت في قوة الاقتصاد أو ضعفه وفي طبيعة السياسات الاقتصادية المستخدمة ومستويات التعليم السائدة ، و وتائر النمو الاقتصادي المتحققة والشوط الذي قطعته عملية التنمية في مراحلها المختلفة. وتعزى تلك المشكلة إلى عدد من العوامل من أبرزها:

أ. السياسات الاقتصادية الكلية التي تنعكس على أداء قطاع التعليم وبخاصة في ظروف الركود وما يرافقها من عجز في الموازنة العامة وضغط للإنفاق العام وبخاصة الإنفاق المخصص لقطاع التعليم، كما يرافق تلك الظروف عجزاً في الميزان التجاري يؤدي إلى تخفيض قدرة سوق العمل على استيعاب المشتغلين وبالتالي زيادة معدلات البطالة.

ب. يساهم التضخم وتدهور مستويات المعيشة في إضعاف وتراجع قناعة الأفراد بإمكانية تأمين مستقبلهم عن طريق التعليم واكتساب المهارات، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب من مراحل التعليم المختلفة.

ت. التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي أدى إلى تقليص الإنفاق العام وتخفيض فرص التوظيف في الأجهزة الحكومية.

ث. على الرغم من أن تبني سياسة مجانية التعليم جاءت لتخفيض مستويات الحرمان من التعليم والتدريب إلا أنها أدت إلى إهمال الجانب النوعي للتعليم والتركيز على النواحي الكمية، فازداد عدد الخريجين غير المؤهلين لتلبية متطلبات سوق العمل الأمر الذي أدى إلى شيوع البطالة بأشكالها المختلفة سواء السافرة منها أو المقنعة.

ج. ساهم التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي والابتعاد عن أساليب التخطيط بشكل عام وتخطيط القوى العاملة بشكل خاص إلى التخلي عن وضع الخطط التفصيلية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل للربط بين التعليم والتدريب وفرص العمل .

ح. أدى القصور في سياسات وبرامج التعليم والتدريب المهني إلى الدفع بمخرجات لا تلق رواجاً في سوق العمل.

خ. ساهمت العادات والتقاليد والمظاهر الأخرى للسلوك الاجتماعي في تكريس ظاهرة الاختلال في سوق العمل في عدة مظاهر منها: الابتعاد عن التعليمين الفني والمهني والتوجه نحو التعليم العام بسبب النظرة السلبية لهذين النوعين من التعليم، وتركيز المشتغلين في الأجهزة الحكومية وتضخم الجهاز الإداري.

5-هناك تسرب كبير من التعليم في مرحلتيه الثانوية والجامعية إذ لم يتجاوز معدل القيد (40%) في المرحلة الثانوية و(16%) في المرحلة الجامعية، وهذا دليل على أن أعداداً كبيرة من القوة البشرية دخلت سوق العمل دون تأهيل.[1]

6-بلغت الزيادة في عدد المشتغلين من المتعلمين (452) ألف مشتغل بينما بلغ عدد الخريجين (1663) ألف خريج وبذلك كان هناك (1211) ألف خريج لم يجدو فرصة عمل خلال فترة الدراسة وهؤلاء يرفعون معدل البطالة من **8.4%** كما أظهره المكتب المركزي للإحصاء إلى 24% في عام 2010 وربما يكون هو المعدل الفعلي إذا لم يكن هناك هجره.

7-ارتفارع نسبة البطالة بين خريجي الجامعات نتيجة عدم التنسيق بين الجامعات واحتياجات سوق العمل وتجلى ذلك في النسبة الكبيرة من خريجي العلوم الإنسانية التي بلغت (73%) في عام 2010 والذين لم يلقوا رواجاً في سوق العمل، مقابل (13%) من خريجي العلوم الطبية و(14%) من خريجي العلوم الهندسية.

5-المقترحات:

تم التوصل من خلال النتائج السابقة إلى مجموعة من المقترحات أهمها:

1 -الاهتمام بمعايير المهن التي تلبي الاحتياجات النوعية والكمية لسوق العمل لتواكب التطورات والمتغيرات التي تزداد يوماً بعد يوم لتفادي الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. إضافة إلى تعزيز الشراكة الحقيقية بين سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي والمهني، بهدف توحيد الرؤية المستقبلية لسوق العمل، وبالتالي تحقيق الكفاءة والجودة والمواءمة الحقيقية والفعلية بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

2 -إن الأوضاع والمتغيرات التي يشهدها العالم اليوم تتطلب ضرورة مراجعة شاملة وجذرية لمكونات وأسس الاقتصاد الوطني بهدف تطوير أدائه وزيادة قدراته التنافسية.. وبناءً على ذلك أصبح الاهتمام بمخرجات التعليم أمراً ضرورياً، من خلال أنشطة التعليم المهني والتقني وتأهيل الطلبة بما يتماشى واحتياجات سوق العمل، ليس على النطاق المحلي بل على المستويين الإقليمي والدولي، وهذا ما يعزز العلاقة القوية بين مخرجات التعليم والاقتصاد وهي علاقة طردية تتضح معالمها في اتجاهين متوازيين: من خلال تزويد التعليم للاقتصاد بالمعارف والقوى العاملة المؤهلة.. وتزويد الاقتصاد منظومة التعليم باحتياجاتها من الموارد المالية والمادية لأداء وظيفتها.

3 -إعادة النظر في السياسة التعليمية في المرحلتين الثانوية والجامعية وربطهما بسوق العمل وفق خطة استراتيجية لهذين النوعين من التعليم تقوم على إيجاد نظام تعليمي مهني ذي جودة عالية قادر على تخريج كوادر بشرية متخصصة في مختلف حقول المعرفة، تلبي احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية بمايتلاءم مع تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، كما تتضمن الأهداف العامة لتلك الاستراتيجيات ضرورة تحسين نوعية التعليم العالي ومدى مواكبته لمتطلبات المجتمع بوضع معايير وأسس للاعتماد وضبط الجودة تطبق على مؤسسات التعليم العالي والفني كافة وتتطابق والمعايير الدولية.

4 -تقديم المحفزات للطلاب في التعليمين الفني والمهني لتشجيعهم على الإقبال عليهما وتغير النظرة الاجتماعية لهذا النوع من التعليم وإظهار مزاياه لاسيما أن سوق العمل بات بحاجة إلى هذه الخبرات لتسريع عملية التنمية والتعامل مع التكنولوجية الجديدة التي ستصبح قوة العمل الحالية التي يغلب عليها حملة شهادة التعليم الأساسي فما دون (67.5% في عام 2011) غيرة قادرة على التعامل معها في المدى القريب.

[1] بلغ عدد السكان في عمر المرحلة الثانوية في عام 2010 (1400) ألف نسمة التحق منهم فقط (600) ألف نسمة في التعليم الثانوي .وفقاً لبيانات المجموعة الإحصائية السورية لعام 2011

5 -اعتماد آليات ووسائل لتقييم مخرجات التعليم العالي والفني بهدف قياس مدى تأثير العمليات التي تجري على مدخلات ذلك التعليم في مؤسسات التعليم العالي والفني وبما يخدم حاجة السوق من الكفاءات ذات الإنتاجية العالية.

6 -تفعيل عمل المرصد الوطني لسوق العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتزويد المؤسسات التعليمية بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل والكفاءات والاختصاصات المطلوبة لتكيف مناهجها معها.

المراجع:

-أنطون رحمة، "اقتصاديات التعليم" منشورات جامعة دمشق، الطبعة الرابعة، 1994.

- الأزهر العقبي " واقع بطالة الجامعيين في الجزائر وفرص إدماجهم مهنيا خلال الفترة 2008-2012 : دراسة ميدانية على عينة من الجامعيين العاملين ضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني بمدينة بسكرة "، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 16، سبتمبر 2014

- المجموعة الإحصائية السورية لعامي 2003،2005 المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

- المجموعة الإحصائية السورية لعامي 2009، 2011 المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

-المكتب المركزي للإحصاء ، دمشق، بيانات قوة العمل.

-سعد الدين إبراهيم "تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين الكارثة أو الأمل" منتدى الفكر العربي، مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي، عمان، 1991.

-صالح عبد الرحمن العمرو "المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل" المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، الرياض،16-18 ك2 2010.

-طارق العاني، غانم سعدالله حساوي، التعليم المهني في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1986.

-منذر المصري، التعليم المهني قضايا ونماذج، المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين، عُمان، 1993.

-مكتب التربية العربي لدول الخليج، "دليل قياس كفاءة النظام التعليمي" الرياض، 1985.

-محمد زهير مشارقة "مشكلات التعليم الإلزامي في الجمهورية العربية السورية" مؤسسة المطبوعات والكتب المدرسية، وزارة التربية، 1986.

-محمد، بن قطاف "مخرجات الجامعة الجزائرية بين سوق العمل ومجتمع المعرفة قراءة سوسيونفسية في واقع مخرجات : الفرد، الموظف أم المفكر؟" عالم التربية، العدد 45، الجزء 2، 2014.

-عبد الرحمن كدوك وآخرون، "دينامية القبول والتدفق والكفاية الداخلية في المرحلة الابتدائية" مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، 1985.

-ياسر فتحي الهنداوي" المواءمة بين مخرجات كلية التربية واحتياجات سوق العمل التربوي في سلطنة عمان" دراسة تحليلية، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، المجلد 4، العدد 7، 2015.

- ياسر فتحي الهنداوي "استراتيجية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل بمصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة "مستقبل التربية العربية، مجلد 21، العدد 89، إبريل 2014.

المراجع الأجنبية:

1.Rao, R & Jani, R. (2009). Spurring Economic Growth through education: The Malaysian approach. Kuala Lumpur: University Malaya.

2. Ray, D. (1998). Development Economics. New Jersey: Princeton University Press.

3. Shaari, M. (2014). Education-led Economic Growth in Malaysia. Kuala Lumpur: University Malaya.

4. Hussin, M. (2012). Education Expenditure and Economic Growth: A Causal Analysis for Malaysia, Journal of Economics and Sustainable Development